اللغة والنحو

ثقافة نحوية

قبس

من مغني اللبيب

ابن هشام الانصاري

جمال شاهين

منشورات المكتبة الخاصة ٢٠٢٣


نشر المكتبة الخاصة
2022
جمال شاهين
النشر الأول ٢٠٢٢
قيس من مغني اللبيب
لابن هشام

ثقافة نحوية

تنسيق واختيار

جمال شاهين

قبس من مغني اللبيب

لابن هشام الأنصاري

هل

حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي دون التصور ودون التصديق السلبي وجميع أسماء الاستفهام فإنهن لطلب التصور ، والهمزة فإنها مشتركة بين الطلبين ، وتفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه :

أحدها اختصاصها بالتصديق هل قامَ زيدٌ

والثاني اختصاصها بالإيجاب تقول هل زيدٌ قائمٌ ويمتنع هل لم يقمْ بخلاف الهمزة نحو «{ألم نشرح} {ألن يكفيكم} {ألَيْسَ الله بكاف عَبده}

والثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال نحو هل تسافرُ بخلاف الهمزة نحو أتظنُه قائماً

والرابع أنها لا تدخل على الشرط بخلاف الهمزة «{أَفَإِن مت فهم الخالدون} {أئن ذكرْتُمْ بل أَنْتُم قوم مسرفون}

والخامس ولا على إن بخلاف الهمزة {أئنك لأَنْت يُوسُف}

والسادس ولا على اسم بعده فعل في الاختيار {أبشرا منا وَاحِدًا نتبعه}»

والسابع أنها تقع بعد العاطف لا قبله «{فَهَل يهْلك إِلَّا الْقَوْم الْفَاسِقُونَ}»

والثامن وبعد أم «وَقَالَ تَعَالَى {قل هَل يَسْتَوِي الْأَعْمَى والبصير أم هَل تستوي الظُّلُمَات والنور}»

التاسع أنه يراد بالاستفهام بها النفي ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا في نحو «{هَل جَزَاء الْإِحْسَان إِلَّا الْإِحْسَان}» «وَالْبَاء فِي قَوْله (... أَلا هَل أَخُو عَيْش لذيذ بدائم)

وَصَحَّ الْعَطف فِي قَوْله

(وَإِن شفائي عِبْرَة مهراقة ... وَهل عِنْد رسم دارس من معول)

<u>إِذْ لَا يعْطف الإنشاء على الخَبَر</u>

فَإِن قلت أَن الْهمزَة تَأتي لمثل ذَلِك مثل {أفأصفاكم ربكُم بالبنين} أَلا ترى أَن الْوَاقِع أَنه

سُبْحَانَهُ لم يصفهم بذلك

قلت إِنَّمَا مر أَنَّهَا للإنكار على مدعي ذَلِك وَيلْزم من ذَلِك الانتفاء لَا أَنَّهَا للنَّفْي ابْتِدَاء وَلِهَذَا لَا يجوز أَقَامَ إِلَّا زيد كَمَا يجوز هَل قَامَ إِلَّا زيد {فَهَل على الرُّسُل إِلَّا الْبَلَاغ الْمُبين} {هَل ينظرُونَ إِلَّا السَّاعَة} وَقد يكون الْإِنْكَار مقتضيا لوُقُوع الْفِعْل على الْعَكْس من هَذَا وَذَلِكَ إِذا كَانَ بِمَعْنى مَا كَانَ يَنْبَغِي لَك أَن تفعل نَحْو أتضرب زيدا وَهُوَ أَخُوك»

ويتلخص أن الإنكار على ثلاثة أوجه إنكار على من ادعى وقوع الشيء ويلزم من هذا النفي ، وإنكار على من أوقع الشيء ويختصان بالهمزة ، وإنكار لوقوع الشيء وهذا هو معنى النفي وهو الذي تنفرد به هل عن الهمزة

والعاشر أنها تأتي بمعنى قد وذلك مع الفعل وبذلك فسر قوله «{هَل أَتَى على الْإِنْسَان حِين من الدَّهْر}»

أ

أحدهما أن تكون حرفا ينادى به القريب: أفاطمَ مهلا بعض هذا التدلل

والثاني أن تكون للاستفهام وحقيقته طلب الفهم نحو أزيدٌ قائمٌ

والألف أصل أدوات الاستفهام ولهذا خصت بأحكام

أحدها جواز حذفها سواء تقدمت على أم أم لم تتقدمها

(فوالله ما أدري وإن كنت داريا ... بسبع رمين الجمر أم بثمانِ)

أراد أبسبعٍ

(طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ... ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب)

أراد أو ذو الشيبِ يلعبُ

الثاني أنها ترد لطلب التصور نحو أزيدٌ قائمٌ أم عمرو

ولطلب التصديق نحو أزيدٌ قائمٌ

وهل مختصة بطلب التصديق نحو هل قامَ زيدٌ

وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور نحو مَنْ جاءَك ؟ وما صنعْتَ ؟ وكمْ مالُكَ؟ وأينَ بيتُكَ ؟ ومتى سفرُكَ ؟

الثالث أنها تدخل على الإثبات ، وعلى النفي نحو ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾

الرابع تمام التصدير بدليلين أحدهما أنها لا تذكر بعد أم التي للإضراب كما يذكر غيرها لا تقول أقامَ زيدٌ أمْ أقعدَ وتقول أم هل قعدَ ، والثاني أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير نحو ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي﴾ ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ وأخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة

قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معان:

أحدها التسوية نحو (سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم)

والثاني الإنكار الإبطالي وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو (أفسحر هذا) (أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا) ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيا لأن نفي النفي إثبات ومنه (أليس الله بكاف عبده) أي الله كاف عبده

والثالث الإنكار التوبيخي فيقتضي أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم نحو أتعبدون ما تنحتون

والرابع التقرير ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به تقول في التقرير بالفعل أضربت زيدا وبالفاعل أأنت ضربت زيدا وبالمفعول أزيدا ضربت

والخامس التهكم نحو (أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا)

والسادس الأمر نحو (أأسلمتم) أي أسلموا

والسابع التعجب نحو (ألم تر إلى ربك كيف مد الظل)

والثامن الاستبطاء نحو (ألم يأن للذين آمنوا)

تنبيه [قد تقع الهمزة فعلا وذلك أنهم يقولون وأى بمعنى وعد ومضارعه يئي بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة كما تقول وفي يفي وونى يني والأمر منه إه بحذف اللام للأمر وبالهاء للسكت في الوقف]

آ

آ بالمد حرف لنداء البعيد ، أيا حرف لنداء القريب والبعيد

أجل

بسكون اللام حرف جواب مثل نعم فيكون تصديقا للمخبر وإعلاما للمستخبر ووعدا للطالب فتقع بعد نحو قام زيد ونحو أقام زيد ونحو أضرب زيدا

وعن الأخفش هي بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد الاستفهام أحسن منها

نعم

بفتح العين وكنانة تكسرها وبها قرأ الكسائي وبعضهم يبدلها حاء وبها قرأ ابن مسعود

وهي حرف تصديق ووعد وإعلام فالأول بعد الخبر كقام زيد وما قام زيد

والثاني بعد افعل ولا تفعل وما في معناهما نحو هلا تفعل وهلا لم تفعل وبعد الاستفهام في نحو هل تعطيني ويحتمل أن تفسر في هذا بالمعنى الثالث

والثالث بعد الاستفهام في نحو هل جاءك زيد (أإن لنا لأجرا)

واعلم أنه إذا قيل قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه لا ، ويمتنع دخول بلى لعدم النفي وإذا قيل ما قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه بلى ويمتنع دخول لا لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي

والحاصل أن بلى لا تأتي إلا بعد نفي وأن لا لا تأتي إلا بعد إيجاب وأن نعم تأتي بعدهما

أما

بالفتح والتخفيف على وجهين

أحدهما أن تكون حرف استفتاح بمنزلة ألا وتكثر قبل القسم كقوله

(أما والذي أبكى وأضحك والذي ... أمات وأحيا والذي أمره الأمر)

وقد تبدل همزتها هاء أو عينا قبل القسم وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها أو تحذف الألف مع ترك الإبدال وإذا وقعت أن بعد أما هذه كسرت كما تكسر بعد ألا الاستفتاحية

والثاني أن تكون بمعنى حقا أو أحقا

وهذه تفتح أن بعدها كما تفتح بعد حقا وهي حرف عند ابن خروف وجعلها مع أن ومعموليها كلاما تركب من حرف واسم

وقال بعضهم هي اسم بمعنى حقا

وقال آخرون هي كلمتان الهمزة للاستفهام وما اسم بمعني شيء وذلك الشيء حق فالمعنى أحقا وهذا هو الصواب

وموضع ما النصب على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك

وزاد المالقي لـ أما معنى ثالثا وهو أن تكون حرف عرض بمنزلة ألا فتختص بالفعل نحو أما تقوم وأما تقعد



كيف

ويقال فيها كي كما يقال في سوف

وهو اسم لدخول الجار عليه بلا تأويل في قولهم على كيف تبيع الأحمرين ولإبدال الاسم الصريح منه نحو كيف أنت أصحيح أم سقيم وللإخبار به مع مباشرته الفعل في نحو كيف كنت فبالإخبار به انتفت الحرفية وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية

وتستعمل على وجهين

أحدهما أن تكون شرطا فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع أصنع ولا يجوز كيف تجلس أذهب باتفاق ولا كيف تجلس أجلس بالجزم عند البصريين إلا قطربا لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مر وقيل يجوز مطلقا وإليه

ذهب قطرب والكوفيون وقيل يجوز بشرط اقترانها بما قالوا ومن ورودها شرطا (ينفق كيف يشاء) (يصوركم في الأرحام كيف يشاء) وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها

والثاني وهو الغالب فيها أن تكون استفهاما إما حقيقيا نحو كيف زيد أو غيره نحو (كيف تكفرون بالله) الآية فإنه أخرج مخرج التعجب

وتقع خبرا قبل ما لا يستغني نحو كيف أنت وكيف كنت ومنه وكيف ظننت زيدا وكيف أعلمته فرسك لأن ثاني مفعولي ظن وثالث مفعولات أعلم خبران في الأصل وحالا قبل ما يستغني نحو كيف جاء زيد أي على أي حالة جاء زيد

وعندي أنها تأتي في هذا النوع مفعولا مطلقا أيضا وأن منه (كيف فعل ربك) إذ المعنى أيفعل فعل ربك ولا يتجه فيه أن يكون حالا من الفاعل

وعن سيبويه أن كيف ظرف وعن السيرافي والأخفش أنها اسم غير ظرف ورتبوا على هذا الخلاف أمورا

أحدها أن موضعها عند سيبويه نصب دائما وعندهما رفع مع المبتدأ نصب مع غيره

الثاني أن تقديرها عند سيبويه في أي حال أو على أي حال وعندهما تقديرها في نحو كيف زيد أصحيح زيد ونحوه وفي نحو كيف جاء زيد أراكبا جاء زيد ونحوه

الثالث أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال على خير ونحوه .. وعندهما على العكس

وقال ابن مالك ما معناه لم يقل أحد إن كيف ظرف إذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك على أي حال لكونها سؤالا عن الأحوال العامة سميت ظرفا لأنها في تأويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازا ا ه وهو حسن

من

على أربعة أوجه

١ - شرطية نحو (من يعمل سوءا يجز به)

٢ – واستفهامية نحو (من بعثنا من مرقدنا) (فمن ربكما يا موسى) وإذا قيل من يفعل هذا إلا زيد فهي من الاستفهامية أشربت معنى النفي ومنه (ومن يغفر الذنوب إلا الله) ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو خلافا لابن مالك بدليل (من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه) وإذا قيل منذا لقيت فمن مبتدأ وذا خبر موصول والعائد محذوف ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الأسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا وظاهر كلام جماعة أنه يجوز في منذا لقيت أن تكون من وذا مركبتين كما في قولك ماذا صنعت ومنع ذلك أبو البقاء في مواضع من إعرابه وثعلب في أماليه وغيرهما وخصوا جواز ذلك ب ماذا

٣– وموصولة في نحو (ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض)

٤ – ونكرة موصوفة ولهذا دخلت عليها رب

ووصفت بالنكرة في نحو قولهم مررت بمن معجب لك

تقول من يكرمني أكرمه

فتحتمل من الأوجه الأربعة فإن قدرتها شرطية جزمت الفعلين أو موصولة أو موصوفة رفعتهما أو استفهامية رفعت الأول وجزمت الثاني لأنه جواب بغير الفاء ومن فيهن مبتدأ ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية والشرطية الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك وتقول من زارني زرته فلا تحسن الاستفهامية ويحسن ما عداها

في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور

ذكر حكمهما في التعلق

لا بد من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا قدر

مثال التعلق بالفعل وبشبهه قوله تعالى (أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم)

ومثال التعلق بما أول بمشبه الفعل قوله تعالى (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله) أي وهو الذي هو إله في السماء

ففي متعلقة بإله وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف فتقول إله واحد ولا يوصف به لا يقال شيء إله وإنما صح التعلق به لتأوله بمعبود وإله خبر لهو محذوفا وتقدير (وفي الأرض إله) معطوفا كذلك

ومثال التعلق بما فيه رائحته قوله : (أنا أبو المنهال بعض الأحيان)

وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود

والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به

ومثال التعلق بالمحذوف (وإلى ثمود أخاهم صالحا) بتقدير وأرسلنا ولم يتقدم ذكر الإرسال ولكن ذكر النبي والمرسل إليهم يدل على ذلك

هل يتعلقان بالفعل الناقص؟

واستدل لمثبتي ذلك التعلق بقوله تعالى (أكان للناس عجبا أن أوحينا) فإن اللام لا تتعلق بعجبا لأنه مصدر مؤخر ولا بأوحينا لفساد المعنى ولأنه صلة لأن

هل يتعلقان بالفعل الجامد ؟ هل يتعلقان بأحرف المعاني ؟

المشهور منع ذلك مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال إن كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على سبيل النيابة لا الأصالة وإلا فلا

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق ستة أمور

أحدها الحرف الزائد كالباء ومن في (كفى بالله شهيدا) (هل من خالق غير الله) وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي والأصل أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط

الثاني لعل في لغة عقيل لأنها بمنزلة الحرف الزائد ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية قال (... لعل أبي المغوار منك قريب)

والثالث لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه إن لولا جارة للضمير فإنها أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء فإن لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق

وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط

كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما في الإعراب وكون ذلك في الضرورة كقوله ... ألا يجاورنا إلاك ديار)

والرابع رب في نحو رب رجل صالح لقيته أو لقيت لأن مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الأول أو مفعول على حد زيدا ضربته

الخامس كاف التشبيه قاله الأخفش وابن عصفور مستدلين بأنه إذا قيل زيد كعمرو فإن كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه

والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار

السادس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفضن فإنهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه

حكمهما بعد المعارف والنكرات

حكمهما بعدهما حكم الجمل فهما صفتان في نحو رأيت طائرا فوق غصن أو على غصن لأنهما بعد نكرة محضة

وحالان في نحو رأيت الهلال بين السحاب أو في الأفق لأنهما بعد معرفة محضة ومحتملان لهما في نحو يعجبني الزهر في أكمامه والثمر على أغصانه لأن المعرف الجنسي كالنكرة وفي نحو هذا ثمر يانع على أغصانه لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة

حكم المرفوع بعدهما

إذا وقع بعدهما مرفوع فإن تقدمهما نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو ما في الدار أحد و أفي الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذي في الدار أبوه وزيد عندك أخوه ومررت بزيد عليه جبة ففي المرفوع ثلاثة مذاهب

أحدها أن الأرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور ويجوز كونه فاعلا

والثاني أن الأرجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير

والثالث أنه يجب كونه فاعلا

وحيث أعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتها عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف والمذهب المختار الثاني لدليلين أحدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع ولقوله

(... فإن فؤادي عندك الدهر أجمع)

فأكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر إلا في عامله ولا يصح أن يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار لأن التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم إن على محله من الرفع بالابتداء لأن الطالب للمحل قد زال

واختار ابن مالك المذهب الأول مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف وهذا تناقض فإن

الضمير لا يستكن إلا في عامله

وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور نحو في الدار أو عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتداء والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط ولذا يجيزون في نحو قائم زيد أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلا وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير

ولا خلاف في تعين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة

والأرجح تعين الابتدائية في نحو هل أفضل منك زيد لأن اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحد وتجوز الفاعلية في لغة قليلة

ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

وهو ثمانية

أحدها أن يقعا صفة نحو (أو كصيب من السماء)

الثاني أن يقعا حالا نحو (فخرج على قومه في زينته)

الثالث أن يقعا صلة نحو (وله من في السموات والأرض ومن عنده لا يستكبرون)

الرابع أن يقعا خبرا نحو زيد عندك أو في الدار

الخامس أن يرفعا الاسم الظاهر نحو (أفي الله شك) ونحو (أو كصيب من السماء فيه ظلمات) ونحو أعندك زيد

والسادس أن يستعمل المتعلق محذوفا في مثل أو شبهه كقولهم لمن ذكر أمرا قد تقاده عهده حينئذ الآن أصله كان ذلك حينئذ واسمع الآن وقولهم للمعرس بالرفاء والبنين بإضمار أعرست

والسابع أن يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو أيوم الجمعة صمت فيه ونحو بزيد مررت به عند من أجازه .. والأكثرون يوجبون في مثل ذلك إسقاط الجار وأن يرفع الاسم بالابتداء أو ينصب بإضمار جاوزت أو نحوه

والثامن القسم بغير الباء نحو (والليل إذا يغشى) (وتالله لأكيدن أصنامكم)

هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف

لا خلاف في تعين الفعل في بابي القسم والصلة لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين

وكذلك يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم أن الفاء تجوز في نحو رجل يأتيني فله درهم وتمتنع في نحو رجل صالح فله درهم

واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الأكثرون فلأنه الأصل في العمل ومن قدر الوصف فلأن الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد ولأن الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف قالوا ولأن تقليل المقدر أولى

وأما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو أيوم الجمعة تعتكف فيه والوصف في نحو أيوم الجمعة أنت معتكف فيه

والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى

وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها وإن كانت حقيقته الحال

ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس إلا لدليل ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا

ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور ..

واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه

ومما يتخرج على ذلك قولهم من لي بكذا أي من يتكفل لي به

ومما يتخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى (الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى) التقدير مقتول أو يقتل

تعيين موضع التقدير

الأصل أن يقدر مقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي إيجابه

فالأول نحو في الدار زيد لأن المحذوف هو الخبر وأصله أن يتأخر عن المبتدأ

والثاني نحو إن في الدار زيدا لأن إن لا يليها مرفوعها

ويلزم من قدر المتعلق فعلا أن يقدره مؤخرا في جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ

ما يعرف به المبتدأ من الخبر

يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل

إحداها أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا أو اختلفت نحو زيد الفاضل زيد هذا

الثانية أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو أفضل منك أفضل مني

الثالثة أن يكونا مختلفين تعريفا وتنكيرا والأول هو المعرفة ك زيد قائم

ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو أبو حنيفة أبو يوسف رعيا للمعنى

ما يعرف به الاسم من الخبر

اعلم أن لهما ثلاث حالات

إحداها أن يكونا معرفتين فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أخا عمرو لمن علم زيدا وجهل أخوته لعمرو .. فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم .. وإن لم يكن أحدهما أعرف فأنت مخير نحو كان زيد أخا عمرو وكان أخو عمرو زيدا

الحالة الثانية أن يكونا نكرتين فان كان لكل منهما مسوغ للإخبار عنها فانت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول كان خير من زيد شرا من عمرو أو تعكس وإن كان المسوغ لإحداهما فقط جعلتها الاسم نحو كان خير من زيد امرأة

الحالة الثالثة أن يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر نحو كان زيد قائما ولا يعكس إلا في الضرورة

ما يعرف به الفاعل من المفعول

واكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما

وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وإن كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله وإلا فهي فاسدة فلا يجوز أعجب زيد ما كره عمرو إن أوقعت ما على ما لا يعقل لأنه لا يجوز أعجبت الثوب ويجوز النصب لأنه يجوز أعجبني الثوب فان أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز لأنه يجوز أعجبت النساء وإن كان الاسم الناقص من أو الذي جاز الوجهان أيضا

السين المفردة

حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس مقتطعا من سوف خلافا للكوفيين ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك أنها تقلب المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال

سوف

مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف

ويقال فيها سف بحذف الوسط وسو بحذف الأخير وسى بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف حكاها صاحب المحكم

وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو (ولسوف يعطيك ربك فترضى) وبأنها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله

(وما أدرى وسوف إخال أدري ... أقوم آل حصن أم نساء)

لن

حرف نصب ونفي واستقبال وليس أصله وأصل لم لا فأبدلت الألف نونا في لن وميما في لم خلافا للفراء لأن المعروف إنما هو إبدال النون

ولا تفيد لن توكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه ولا تأبيده خلافا له في أنموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل قيل ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في (فلن أكلم اليوم إنسيا) ولكان ذكر الأبد في (ولن يتمنوه أبدا) تكرارا والأصل عدمه

وتأتي للدعاء كما أتت لا لذلك وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور

ما افترق فيه عطف البيان والبدل

عطف الْبَيَان وَهُوَ تَابع موضح أَو مُخَصص جامد غير مؤول فيوَافقَ مَتْبُوعه كأقسم بِاللهَّ أَبُو حَفْص عمر ونحو قَوْله تَعَالَى أَو كَفَّارَة طَعَام مَسَاكِين ويعرب بدل كل من كل إِن لم يمْتَنع إحلاله مَحل متبوعه

الْبَدَل وَهُوَ تَابع مَقْصُود بالحكم بِلَا وَاسِطَة وأقسامه سته أَحدهمَا بدل كل من كل وَقَوله تَعَالَى مفازا حدائق الثَّانِي بدل بعض من كل وضابطه أَن يكون الثَّانِي جُزْءا من الأول كَقَوْلِك أكلت الرَّغِيف ثلثه وَالثَّالِث بدل الاشتمال وضابطه أَن يكون بَين الأول والثان مُلَابسَة بغَيْر الْجُزْئِيَّة كَقَوْلِك أعجبني زيد علمه وَالرَّابِع وَالْخَامِس وَالسَّادِس بدل الإضراب وَبدل الْغَلَط وَبدل النسْيَان

وذلك ثمانية أمور

أحدها أن العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق وأما البدل فيكون تابعا للمضمر بالاتفاق نحو (ونرثه ما يقول)

الثاني أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره ولا يختلف في جواز ذلك في البدل نحو ونحو (بالناصية ناصية كاذبة)

الثالث أنه لا يكون جملة بخلاف البدل

الرابع أنه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل

الخامس أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل

السادس أنه لا يكون بلفظ الأول ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان

السابع أنه ليس في نية إحلاله محل الأول بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث وفي نحو يا سعيد كرز بالرفع أو كرزا بالنصب

الثامن أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل ولهذا امتنع أيضا البدل وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمرو أخوها

ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة

اسم الفاعل : وهو الصفة الدالة على الحدوث والحدث وفاعله موازنة للمضارع في وزنه وفي التذكير والتأنيث كضارب ومكرم

وَالصّفة المشبهة باسم الْفَاعِل وَهِي المصوغة لغير تَفْضِيل مفيدة للثُّبُوت كحسن وطاهر وتلزم الحال والعمل في سببي مؤخر ويمتنع مراعاة محله إذا خفض

وذلك أحد عشر أمرا

أحدها أنه يصاغ من المتعدي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر وهي لا تصاغ إلا من القاصر كحسن وجميل

الثاني أنه يكون للأزمنة الثلاثة وهي لا تكون إلا للحاضر أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر

الثالث أنه لا يكون إلا مجاريا للمضارع في حركاته وسكناته كضارب ويضرب يقوم وقائم ، وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب نحو ظريف وجميل

الرابع أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه نحو زيد عمرا ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن

الخامس أن معموله يكون سببا وأجنبيا نحو زيد ضارب غلامه وعمرا ولا يكون معمولها إلا سببيا تقول زيد حسن وجهه أو الوجه ويمتنع زيد حسن عمرا

السادس أنه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فإنها تنصب مع قصور فعلها تقول زيد حسن وجهه ويمتنع زيد حسن وجهه بالنصب

السابع أنه يجوز حذفه وبقاء معموله وهذا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو بإضمار فعل أو وصف منون ..اما هي لا يجوز لأنها لا تعمل محذوفة ولأن معمولها لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا

الثامن أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره نحو مررت بقاتل أبيه ويقبح مررت بحسن وجهه

التاسع أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه ك زيد ضارب في الدار أبوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت أو نصبت

العاشر أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة

الحادي عشر أنه يجوز إتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز

والمحرز هو (هنا كون اسم الفاعل منونا أو محلى بال حتى يصح عمله في المفعول) ويحتمل أن يكون منه (وجاعل الليل سكنا والشمس) ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن

إي بالكسر والسكون

حرف جواب بمعنى نعم فيكون لتصديق المخبر ولإعلام المستخبر ولوعد الطالب فتقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوهن كما تقع نعم بعدهن وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام نحو (ويستنبئونك أحق هو قل إي وربي إنه لحق) ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم وإذا قيل أي والله ثم اسقطت الواو جاز سكون الياء وفتحها وحذفها وعلى الأول

فيلتقي ساكنان على غير حدهما

أي بالفتح والسكون

على وجهين

حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط على خلاف في ذلك

وفي الحديث أي رب وقد تمد ألفها

وحرف تفسير تقول عندي عسجد أي ذهب ، وغضنفر أي أسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل لا عطف نسق .. وتقع تفسيرا للجمل أيضا

وإذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكي الضمير نحو تقول استكتمته الحديث أي سألته كتمانه يقال ذلك بضم التاء ولو جئت ب إذا مكان أي فتحت التاء فقلت إذا سألته لأن إذا ظرف ل تقول

أي بفتح الهمزة وتشديد الياء

اسم يأتي على خمسة أوجه

١ – شرطا نحو (أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) (أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي)

٢ – واستفهاما نحو (أيكم زادته هذه إيمانا) (فبأي حديث بعده يؤمنون) وقد تخفف

٣ – وموصولا نحو (لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) التقدير لننزعن الذي هو أشد قاله سيبويه وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لأنهم يرون أن أيا الموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية

٤ – والرابع أن تكون دالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة نحو زيد رجل أي رجل أي كامل في صفات الرجال وحالا للمعرفة ك مررت بعبد الله أي رجل

٥ – والخامس أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه أل نحو يا أيها الرجل وزعم الأخفش أن أيا لا تكون وصلة وأن أيا هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى يا من هو الرجل

ورد بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية

وزاد قسما وهو أن تكون نكرة موصوفة نحو مررت بأي معجب لك كما يقال بمن معجب لك وهذا غير مسموع

ولا تكون أي غير مذكور معها مضاف إليها البتة إلا في النداء والحكاية يقال جاءني رجل فتقول أي يا هذا وجاءني رجلان فتقول أيان وجاءني رجال فتقول أيون

ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه

اعلم أنهما قد اجتمعا في خمسة أمور وافترقا في سبعة

فأوجه الاتفاق أنهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام

الحال هو صفة فضلة ذكرت لبيان هيئة فاعل أو مفعول ومنادى على الأصح أو مضاف اليه بعضه أو كبعضه أو عامل

وأما التمييز اسم فضلة جامد يفسر ما انبهم من الذوات أو النسب

وأما أوجه الافتراق فأحدها أن الحال يكون جملة ك جاء زيد يضحك وظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو (فخرج على قومه في زينته) والتمييز لا يكون إلا اسما

والثاني أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى (ولا تمش في الأرض مرحا) (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) بخلاف التمييز

والثالث أن الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات

والرابع أن الحال تتعدد بخلاف التمييز

والخامس أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه نحو (خشعا أبصارهم يخرجون)

السادس أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو هذا مالك ذهبا (وتنحتون الجبال بيوتا) ويقع التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وقولك كرم

زيد ضيفا إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم فان كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز والأحسن عند قصد التمييز إدخال من عليه واختلف في المنصوب بعد حبذا .. فقيل حال مطلقا وقيل تمييز مطلقا وقيل الجامد تمييز والمشتق حال وقيل الجامد تمييز والمشتق .. فحال وإلا فتمييز نحو حبذا راكبا زيد

السابع أن الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو (ولى مدبرا) (فتبسم ضاحكا) (ولا تعثوا في الأرض مفسدين) ولا يقع التمييز كذلك

مع

اسم بدليل التنوين في قولك معا

وتستعمل مضافة فتكون ظرفا ولها حينئذ ثلاث معان

أحدها موضع الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو (والله معكم)

والثاني زمانه نحو جئتك مع العصر

والثالث مرادفة عند وعليه القراءة (هذا ذكر من معي)

وتكون مفردة فتنون وتكون حالا

وتستعمل معا للجماعة كما تستعمل للاثنين

متى

على خمسة أوجه

١ - اسم استفهام نحو (متى نصر الله)

٢ - واسم شرط كقوله (... متى أضع العمامة تعرفوني)

٣ - واسم مرادف للوسط

٤ - و٥ وحرف بمعنى من أو في وذلك في لغة هذيل يقولون أخرجها متى كمه أي منه

عند

اسم للحضور الحسي نحو (فلما رآه مستقرا عنده) والمعنوي نحو (قال الذي عنده علم من الكتاب) وللقرب كذلك نحو (عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى) .. ولا تقع إلا ظرفا أو مجرورة بمن وقول العامة ذهبت إلى عنده لحن

تعاقب عند كلمتان : لدى مطلقا نحو (لدى الحناجر) (لدى الباب) (وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم إذا يختصمون)

ولدن إذا كان المحل محل ابتداء غاية نحو جئت من لدنه وقد اجتمعتا في قوله تعالى (آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما) ولو جيء بعند فيهما أو بلدن لصح ولكن ترك دفعا للتكرار

ويفترقن

١ – لدن مفيدة بابتداء الغاية ومن وجه ثان وهو أن لدن لا تكون إلا فضلة بخلافهما بدليل (ولدينا كتاب ينطق بالحق) (وعندنا كتاب حفيظ) وثالث وهو أن جرها بمن أكثر من نصبها حتى إنها لم تجيء في التنزيل منصوبة وجر عند كثير وجر لدى ممتنع ورابع وهو أنهما معربان وهي مبنية في لغة الأكثرين وخامس وهو أنها قد تضاف للجملة وسادس وهو أنها قد لا تضاف

ثم اعلم أن عند أمكن من لدى من وجهين

أحدهما أنها تكون ظرفا للأعيان والمعاني تقول هذا القول عندي صواب وعند فلان علم به ويمتنع ذلك في لدى والثاني أنك تقول عندي مال وإن كان غائبا ولا تقول لدي مال إلا إذا كان حاضرا

الهاء المفردة على خمسة أوجه

أحدها أن تكون ضميرا للغائب وتستعمل في موضعي الجر والنصب نحو (قال له صاحبه وهو يحاوره)

والثاني أن تكون حرفا للغيبة وهي الهاء في إياه والتحقيق أنها حرف لمجرد معنى الغيبة وأن

الضمير إيا وحدها

والثالث هاء السكت وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرف نحو (ماهيه) ونحو هاهناه ووازيداه وأصلها أن يوقف عليها وربما وصلت بينة الوقف والرابع المبدلة من همزة الاستفهام والتحقيق ألا تعد هذه لأنها ليست بأصلية والخامس هاء التأنيث نحو رحمه في الوقف والتحقيق ألا تعد

ها

على ثلاثة أوجه

أحدها أن تكون اسما لفعل وهو خذ ويجوز مد ألفها ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها ويجوز في الممدودة أن يستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف فيقال هاء للمذكر بالفتح وهاء للمؤنث بالكسر وهاؤما وهاؤن وهاؤم ومنه (هاؤم اقرؤوا كتابيه)

والثاني أن تكون ضميرا للمؤنث فتستعمل مجرورة الموضع ومنصوبته نحو (فألهمها فجورها وتقواها) والثالث أن تكون للتنبيه فتدخل على أربعة أحدها الإشارة غير المختصة بالبعيد نحو هذا بخلاف ثم وهنا بالتشديد وهنالك والثاني ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة نحو (ها أنتم أولاء) والثالث نعت أي في النداء نحو يا أيها الرجل وهي في هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء قيل وللتعويض عما تضاف إليه أي ويجوز في هذه في لغة بني أسد أن تحذف ألفها وأن تضم هاؤها إتباعا وعليه قراءة ابن عامر (أيه المؤمنون)

والرابع اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف يقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع إثبات ألف ها وحذفها

إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها

اعلم أنها إن دخل عليها جار أو مضاف فمحلها الجر نحو (عم يتساءلون) ونحو صبيحة أي يوم سفرك وغلام من جاءك

وإلا فإن وقعت على زمان نحو (أيان يبعثون) أو مكان نحو (فأين تذهبون) أو حدث نحو

(أي منقلب ينقلبون) فهي منصوبة مفعولا فيه ومفعولا مطلقا

وإلا فإن وقع بعدها اسم نكرة نحو من أب لك فهي مبتدأة أو اسم معرفة نحو من زيد فهي خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط

وإلا فإن وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدأة نحو من قام ونحو من يقم أقم معه والأصح أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب

وإن وقع بعدها فعل متعد فإن كان واقعا عليها فهي مفعول به نحو (فأي آيات الله تنكرون) ونحو (أيا ما تدعوا) ونحو (من يضلل الله فلا هادي له)

وإن كان واقعا على ضميرها نحو من رأيته أو متعلقها نحو من رأيت أخاه فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور

تنبيه

وإذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده أو جواب الشرط لأن الفائدة به تمت .. أو مجموعهما لأن قولك من يقم أقم معه بمنزلة قولك كل من الناس إن يقم أقم معه والصحيح الأول وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط لا من حيث الخبرية

أقسام العطف

وهي ثلاثة

١ - أحدها العطف على اللفظ وهو الأصل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولا زيد إلا الرفع عطفا على الموضع لأن من الزائدة لا تعمل في المعارف

٢ - والثاني العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب وله عند المحققين ثلاثة شروط أحدها إمكان ظهوره في الفصيح الثاني أن يكون الموضع بحق الأصالة والثالث وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل وابتنى على هذا امتناع مسائل

إحداها إن زيدا وعمرو قائمان وذلك لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول إن والثانية إن زيدا قائم وعمرو إذا قدرت عمرا معطوفا على المحل لا مبتدأ وأجاز هذه بعض البصريين لأنهم لم يشترطوا المحرز

المسألة الثالثة هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب

المسألة الرابعة أعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفع أو وعمرا بالنصب منعهما الحذاق لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بأل أو منونا أو مضافا وأجازهما قوم تمسكا بظاهر قوله تعالى (وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا)

٣ - والثالث العطف على التوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه المجزوم ووقع أيضا في المرفوع اسما وفي المنصوب اسما وفعلا وفي المركبات

عطف الخبر على الانشاء وبالعكس

منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح ونقله عن الأكثرين وأجازه الصفار بالفاء تلميذ ابن عصفور وجماعة

عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس

فيه ثلاثة أقوال

أحدها الجواز مطلقا مثل قام زيد وعمرا أكرمته والثاني المنع مطلقا حكي عن ابن جني أنه قال إلا إن قال أقدر الواو للاستئناف هنا والثالث لأبي علي أنه يجوز في الواو فقط وأضعف الثلاثة القول الثاني

العطف على معمولي عاملين

وقولهم على عاملين فيه تجوز أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو إن زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل نحو أعلم زيد عمرا بكرا جالسا وأبو بكر خالدا

سعيدا منطلقا

وعلى منع العطف على معمولي أكثر من عاملين نحو إن زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر

لم

حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا نحو (لم يلد ولم يولد)

وقد تفصل من مجزومها في الضرورة بالظرف

وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله

(ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته ... فلم ذا رجاء ألقه غير واهب)

لما

على ثلاثة أوجه

١ – أحدها أن تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيا كلم إلا أنها تفارقها في خمسة أمور

أحدها أنها لا تقترن بأداة شرط لا يقال إن لما تقم وفي التنزيل (وإن لم تفعل) (وإن لم ينتهوا)

الثاني أن منفيها مستمر النفي إلى الحال ، ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو (ولم أكن بدعائك رب شقيا) والانقطاع مثل (لم يكن شيئا مذكورا) ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان بل يقال لما يكن وقد يكون ومثل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله

«(وَكنت إِذْ كنت إلهي وحدكا ... لم يَك شَيْء يَا إلهي قبلكا)»

ولامتداد النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لأن معناه وما قمت عقيب قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم لأن معناه وما قمت إلى الآن

الثالث أن منفي لما لا يكون إلا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن

الرابع أن منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم ألا ترى أن معنى (بل لما يذوقوا عذاب) أنهم لم

يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في نفي المتوقع وغيره ومثال المتوقع أن تقول مالي قمت ولم تقم أو ولما تقم ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداء لم تقم أو لما تقم

الخامس أن منفي لما جائز الحذف

وعلة هذه الأحكام كلها أن لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل

٢ - الثاني من أوجه لما أن تختص بالماضي فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو لما جاءني أكرمته ويقال فيها حرف وجود لوجود وبعضهم يقول حرف وجوب لوجوب وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى إذ وهو حسن لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة

٣ - والثالث أن تكون حرف استثناء فتدخل على الجملة الاسمية نحو (إن كل نفس لما عليها حافظ) فيمن شدد الميم وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو أنشدك الله لما فعلت أي ما أسألك إلا فعلك

كذا

ترد على ثلاثة أوجه

١ - أحدها أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما وهما كاف التشبيه وذا الإشارية كقولك رأيت زيدا فاضلا ورأيت عمرا كذا وتدخل عليها ها التنبيه كقوله تعالى (أهكذا عرشك)

٢ - والثاني أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد كقول أئمة اللغة قيل لبعضهم أما بمكان كذا وكذا وجذ فقال بلى وجاذا فنصب بإضمار

٣ - الثالث أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد فتوافق كأي في أربعة أمور التركيب والبناء والإبهام والافتقار إلى التمييز

وتخالفها في ثلاثة أمور

أحدها أنها ليس لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا درهما

الثاني أن تمييزها واجب النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالإضافة خلافا للكوفيين أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح

الثالث أنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها

قط

على ثلاثة أوجه

أحدها أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات وتختص بالنفي يقال ما فعلته قط والعامة يقولون لا أفعله قط وهو لحن واشتقاقه من قططته أي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال وبنيت لتضمنها معنى مذ وإلى إذ المعنى مذ أن خلقت أو مذ خلقت إلى الآن وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها

والثاني أن تكون بمعنى حسب وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء يقال قطي وقطك وقط زيد درهم كما يقال حسبي وحسبك وحسب زيد درهم إلا أنها مبنية لأنها موضوعة على حرفين وحسب معربة

والثالث أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي فيقال قطني بنون الوقاية كما يقال يكفيني وتجوز نون الوقاية على الوجه الثاني حفظا للبناء على السكون كما يجوز في لدن ومن وعن كذلك

المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة

وهي سبعة

١ - أحدها أن يكون الضمير مرفوعا بنعم أو بئس ولا يفسر إلا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ويلتحق بهما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو (ساء مثلا القوم) و (كبرت

كلمة تخرج) وظرف رجلا زيد)

٢ – الثاني أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما

– الثالث أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو (إن هي إلا حياتنا الدنيا)

٤ – الرابع ضمير الشأن والقصة نحو (قل هو الله أحد) ونحو (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) والكوفي يسميه ضمير المجهول .، وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه

أحدها عوده على ما بعده لزوما إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه

والثاني أن مفسره لا يكون إلا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير

والثالث أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه

والرابع أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه

والخامس أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع وإن فسر بحديثين أو أحاديث وإذا تقرر هذا علم أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره

– الخامس أن يجر برب مفسرا بتمييز وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزا وكونه هو مفردا

٦ – السادس أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له ك ضربته زيدا

٧ – والسابع أن يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر ك ضرب غلامه زيدا

ويمتنع بالإجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتفسيره بغير المفعول والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول ولا خلاف في جواز نحو ضرب غلامه زيد

حرف الياء

أنها تكون ضميرا للمؤنثة نحو تقومين وقومي

يا

حرف موضوع البعيد لنداء حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل هي مشتركة بين القريب والبعيد وقيل بينهما وبين المتوسط وهي أكثر أحرف النداء استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو (يوسف أعرض عن هذا) ولا ينادى اسم الله عز و جل والاسم المستغاث وأيها وأيتها إلا بها ولا المندوب إلا بها أو بوا وليس نصب المنادى بها .. بل بأدعو محذوفا لزوما

وإذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في (ألا يا اسجدوا)

والحرف في نحو (يا ليتني كنت معهم فأفوز) يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة والجملة الاسمية كقوله

(يا لعنة الله والأقوام كلهم ... والصالحين على سمعان من جار)

فقيل هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك إن وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو (ألا يا اسجدوا) فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو (يا آدم اسكن) (يا نوح اهبط) ونحو (يا مالك ليقض علينا ربك) وإلا فهي للتنبيه . والله تعالى أعلم

شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا

قال في الجامع الصغير: والكلام فيه في أربع مسائل

الأولى في شروطه وهي ستة وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران

أحدهما كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل نحو (أولئك هم المفلحون) (وإنا لنحن الصافون) الآية (كنت أنت الرقيب عليهم) (تجدوه عند الله هو خيرا) (إن ترني أنا أقل منك مالا وولدا

والثاني كونه معرفة كما مثلنا

ويشترط فيما بعده أمران

كونه خبرا لمبتدأ في الحال أو في الأصل

وكونه معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل أل وشرط الذي كالمعرفة أن يكون اسما

ويشترط له في نفسه أمران أحدهما أن يكون بصيغة المرفوع والثاني أن يطابق ما قبله فلا يجوز كنت هو الفاضل

المسألة الثانية في فائدته وهي ثلاثة أمور

أحدها لفظي وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي فصلا لأنه فصل بين الخبر والتابع وعمادا لأنه يعتمد عليه معنى الكلام وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو (كنت أنت الرقيب عليهم) والضمائر لا توصف

والثاني معنوي وهو التوكيد ذكره جماعة وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة لأنه يدعم به الكلام أي يقوى ويؤكد

والثالث معنوي أيضا وهو الاختصاص وكثير من البيانيين يقتصر عليه

المسألة الثالثة في محله

زعم البصريون أنه لا محل له ثم قال أكثرهم إنه حرف فلا إشكال وقال الخليل اسم .. وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظل نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي إن بالعكس

المسألة الرابع فيما يحتمل من الأوجه

يحتمل في نحو (كنت أنت الرقيب عليهم) ونحو (إن كنا نحن الغالبين) الفصلية والتوكيد دون الابتداء لانتصاب ما بعده وفي نحو (وأنا لنحن الصافون) ونحو زيد هو العالم وإن عمرا هو الفاضل الفصلية والابتداء دون التوكيد لدخول اللام في الأولى ولكون ما قبله ظاهرا في الثانية والثالثة ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لأنه ضعيف والظاهر قوي .. ويحتمل الثلاثة في نحو

أنت أنت الفاضل ونحو (إنك أنت غلام الغيوب)

بله

على ثلاثة أوجه اسم ل دع ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكيف

وما بعدها منصوب على الأول ومخفوض على الثاني ومرفوع على الثالث وفتحها بناء على الأول والثالث وإعراب على الثاني

وإذا قيل بله الزيدين أو المسلمين أو أحمد أو الهندات احتملت المصدرية واسم الفعل

ومن الغريب أن في البخاري في تفسير ألم السجدة يقول الله تعالى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه

واستعملت معربة مجرورة بمن خارجة عن المعاني الثلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من يعدها في ألفاظ الاستثناء

الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة

وهي أحد عشر

أحدها التعريف نحو غلام زيد . الثاني التخصيص نحو غلام امرأة والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فإن غلام رجل أخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد

الثالث التخفيف ك ضارب زيد وضاربا عمرو وضاربو بكر إذا أردت الحال أو الاستقبال فإن الأصل فيهن أن يعملن النصب ولكن الخفض أخف منه إذ لا تنوين معه ولا نون ويدل على أن هذه الإضافة لا تفيد التعريف قولك الضاربا زيد والضاربو زيد ولا يجتمع مع الاسم تعريفان وقوله تعالى (هديا بالغ الكعبة) ولا توصف النكرة بالمعرفة وقوله تعالى (ثاني عطفه) ولا تنتصب المعرفة على الحال وقول جرير (يا رب غابطنا لو كان يطلبكم ...) ولا تدخل رب على المعارف

فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فإضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص لأنها

ليست في تقدير الانفصال وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى ب (مالك يوم الدين)

وحاصله أن إضافة الوصف إنما تكون حقيقية إذا كان بمعنى الماضي وأنه إذا كان لإفادة حدث مستمر في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقية وكان عاملا وليس الأمر كذلك

الرابع إزالة القبح أو التجوز ك مررت بالرجل الحسن الوجه فإن الوجه إن رفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وإن نصب حصل التجوز بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي . الخامس تذكير المؤنث كقوله

(إنارة العقل مكسوف بطوع هوى ... وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا)

السادس تأنيث المذكر كقولهم قطعت بعض أصابعه وشرط هذه المسألة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه

السابع الظرفية نحو (تؤتي أكلها كل حين)

الثامن المصدرية نحو (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) فأي مفعول مطلق ناصبه ينقلبون ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام

التاسع وجوب التصدر ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة أي يوم سفرك والمفعول في نحو غلام أيهم أكرمت ومن ومجرورها في نحو من غلام أيهم أنت أفضل ووجب الرفع في نحو علمت أبو من زيد

والعاشر الأعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن أعربه والأكثر البناء

والحادي عشر البناء وذلك في ثلاثة أبواب

أحدها أن يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن

الباب الثاني أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف إليه إذ نحو (ومن خزي يومئذ) و (من عذاب يومئذ) يقرأان بجر يوم وفتحه

الثالث أن يكون زمانا مبهما والمضاف إليه فعل مبني بناء أصليا كان البناء أو بناء عارضا وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك

فإن كان المضاف إليه فعلا معربا أو جملة اسمية فقال البصريون يجب الإعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع (هذا يوم ينفع الصادقين) بفتح يوم

ايمن

المختص بالقسم اسم لا حرف خلافا للزجاج والرماني مفرد مشتق من اليمن وهو البركة وهمزته وصل لا جمع يمين وهمزته قطع خلافا للكوفيين

ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أفلس وأكلب وقول نصيب

(فقال فريق القوم لمانشدتهم ... نعم وفريق لايمن الله ما ندري)

فحذف ألفها في الدرج ويلزمه الرفع بالابتداء وحذف الخبر وإضافته إلى اسم الله سبحانه وتعالى خلافا لابن درستويه في إجازة جره بحرف القسم ولابن مالك في جواز إضافته إلى الكعبة ولكاف الضمير وجوز ابن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدأ أي قسمي ايمن الله

بجل

على وجهين حرف بمعنى نعم واسم وهي على وجهين اسم فعل بمعنى يكفي واسم مرادف لحسب ويقال على الأول بجلني وهو نادر وعلى الثاني بجلي

بلى

حرف جواب أصلي الألف وقال جماعة الأصل بل والألف زائدة . .وتختص بالنفي وتفيد إبطاله سواء كان مجردا نحو (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي) أم مقرونا بالاستفهام حقيقيا كان نحو أليس زيد بقائم فتقول بلى أو توبيخيا نحو (أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى) أو تقريريا نحو (ألم يأتكم نذير قالوا بلى)

بيد

ويقال ميد بالميم وهو اسم ملازم للإضافة إلى أن وصلتها وله معنيان أحدهما غير إلا أنه لا يقع

مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصة ومنه الحديث نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا والثاني أن تكون بمعنى من أجل ومنه الحديث أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر

ثم بالفتح

اسم يشار به إلى المكان البعيد نحو (وأزلفنا ثَم الآخرين) وهو ظرف لا يتصرف فلذلك غلط من أعربه مفعولا لرأيت في قوله تعالى (وإذا رأيت ثَم رأيت) ولا يتقدمه حرف التنبيه ولا يتأخر عنه كاف الخطاب

جير بالكسر

على أصل التقاء الساكنين كأمس وبالفتح للتخفيف كأين وكيف حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقا فتكون مصدرا ولا بمعنى أبدا فتكون ظرفا وإلا لأعربت ودخلت عليها أل

جلل

حرف بمعنى نعم واسم بمعنى عظيم أو يسير أو أجل

عوض

ظرف لاستغراق المستقبل مثل أبدا إلا أنه مختص بالنفي وهو معرب إن أضيف كقولهم لا أفعله عوض العائضين مبني إن لم يضف وبناؤه إما على الضم كقبل أو على الكسر كأمس أو على الفتح كأين وسمي الزمان عوضا لأنه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر وقيل بل لأن الدهر في زعمهم يسلب ويعوض

كيفية الإعراب

اعلم أن اللفظ المعبر عنه إن كان حرفا واحدا عبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك فيقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل أو الضمير فاعل ولا يقال ت فاعل .. ويجوز في نحو م الله و ق نفسك و ش الثوب و ل هذا الأمر أن تنطق بلفظها فتقول م مبتدأ وذلك على القول بأنها بعض ايمن وتقول ق فعل أمر لأن الحذف فيهن عارض فاعتبر فيهن الأصل وتقول الباء حرف جر والواو حرف عطف ولا تنطق بلفظهما

وإن كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام ونا فاعل أو مفعول والأحسن أن تعبر عنك بقولك الضمير لئلا تنطق بالمتصل مستقلا ولا يجوز أن تنطق باسم شيء من ذلك كراهية الإطالة وعلى هذا فقولهم أل أقيس من قولهم الألف واللام وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه

وإن كان أكثر من ذلك نطق به أيضا فقيل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض

ولا بد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه كقولك مبتدأ خبر فاعل مضاف إليه

وأما قول كثير من المعربين مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشيء لأن هذه الأشياء لا تستحق إعرابا مخصوصا فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الإعراب

وإن كان المبحوث فيه مفعولا عين نوعه فقيل مفعول مطلق أو مفعول به أو لأجله أو معه أو فيه وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل مفعول وأطلق لم يرد إلا المفعول به

وإن عين المفعول فيه فقيل ظرف زمان أو مكان فحسن ولا بد من بيان متعلقه كما في الجار والمجرور الذي له متعلق

وإن كان المفعول به متعددا عينت كل واحد فقلت مفعول أول أو ثان أو ثالث

وينبغي أن تعين للمبتدىء نوع الفعل فتقول فعل ماض أو فعل مضارع أو فعل أمر وتقول في

نحو تلظى فعل مضارع أصله تتلظى وتقول في الماضي مبني على الفتح وفي الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه وفي نحو (يتربصن) مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث وفي نحو (لينبذن) مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد وتقول في المضارع المعرب مرفوع لخلوله محل الاسم وتقول منصوب بكذا أو بإضمار أن ومجزوم بكذا ويبين علامه الرفع والنصب والجزم

وإن كان الفعل ناقصا نص عليه فقال مثلا كان فعل ماض ناقص رفع الاسم وينصب الخبر

وإن كان المعرب حالا في غير محله عين ذلك فقيل في قائم مثلا من نحو قائم زيد خبر مقدم ليعلم أنه فارق موضعه الأصلي وليتطلب مبتدأه

وفي نحو (ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة) الذين مفعول مقدم ليتطلب فاعله

وإن كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته قيل خبر موطىء ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى (بل أنتم قوم تجهلون)

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم إلى ما قبلها لا إليها ومثله الحال الموطئة في نحو (إنا أنزلناه قرآنا عربيا)

وإن كان المبحوث فيه حرفا بين نوعه ومعناه وعمله إن كان عاملا فقال مثلا إن حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر لن حرف نفي ونصب واستقبال أن حرف مصدري ينصب الفعل المضارع لم حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه ماضيا

الكلام على المفردات يتكلم على الجمل ألها محل أم لا

وأول ما يحترز منه المبتدىء في صناعة الإعراب ثلاثة أمور

أحدها أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد ومثاله أنه إذا سمع أن أل من علامات الاسم وأن أحرف نأيت من علامات المضارع وأن تاء الخطاب من علامات الماضي وأن الواو والفاء من أحرف العطف وأن الباء واللام من أحرف الجر وأن فعل ما لم يسم فاعله مضموم الأول سبق وهمه إلى أن ألفيت وألهبت اسمان وأن أكرمت وتعلمت مضارعان وأن وعظ وفسخ عاطفان ومعطوفان

وأن نحو بيت وبين ولهو ولعب كل منها جار ومجرور وأن نحو أدحرج مبني لما لم يسم فاعله

وحكى العسكري في كتاب التصحيف أنه قيل لبعضهم ما فعل أبوك بحماره فقال باعه فقيل له لم قلت باعه قال فلم قلت أنت بحماره فقال أنا جررته بالباء فقال فلم تجر باؤك وبائي لا تجر

ما حكاه أبو بكر التاريخي في كتاب أخبار النحويين أن رجلا قال لسماك بالبصرة بكم هذه السمكة فقال بدرهمان فضحك الرجل فقال السماك أنت أحمق سمعت سيبويه يقول ثمنها درهمان

وقلت يوما ترد الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافا للزمخشري كقوله تعالى (ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة) فقال بعض من حضر هذه الواو في أولها

وقلت يوما الفقهاء يلحنون في قولهم البايع بغير همز فقال قائل فقد قال الله تعالى (فبايعهن)

وقال الطبري في قوله تعالى (أثم إذا ما وقع) إن ثم بمعنى هنالك

ومما يشتبه نحو تولوا بعد الجازم والناصب والقرائن تبين فهو في نحو (فإن تولوا فقل حسبي الله) ماض وفي نحو (وإن تولوا فإني أخاف عليكم) (فإن تولوا فإنما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم) مضارع

وقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) الأول أمر والثاني مضارع لأن النهي لا يدخل على الأمر

وتلظى في (فأنذرتكم نارا تلظى) مضارع وإلا لقيل تلظت

ومما يلتبس على المبتدىء أن يقول في نحو مررت بقاض إن الكسرة علامة الجر حتى إن بعضهم يستشكل قوله تعالى (لا ينكحها إلا زان أو مشرك) وقد سألني بعضهم عن ذلك فقال كيف عطف المرفوع على المجرور فقلت فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا وبينت له أن الأصل زاني بباء مضمومة ثم حذفت الضمة للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة هي والتنوين فيقال فيه فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة ويقال في نحو مررت بقاض جار

ومجرور وعلامة جرة كسرة مقدرة على الياء المحذوفة وفي نحو (والفجر وليال عشر) والفجر جار ومجرور وليال عاطف ومعطوف وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة وإنما قدرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسرة ونائب الثقيل ثقيل ولهذا حذفت الواو في يهب كما حذفت في يعد ولم تحذف في يوجل لأن فتحته ليست نائبة عن الكسرة لأن ماضية وجل بالكسر فقياس مضارعه الفتح وماضيهما فعل بالفتح فقياس مضارعهما الكسر وقد جاء يعد على ذلك وأما يهب فإن الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق

ومن هنا أيضا قال أبو الحسن في يا غلاما يا غلام بحذف الألف وإن كانت أخف الحروف لأن أصلها الياء

ومن ذلك أن يبادر في نحو المصطفين والأعلين إلى الحكم بأنه مثنى والصواب أن ينظر أولا في نونه فإن وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى (وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار) حكم بأنه جمع وفي الآية دليل ثان وهو وصفه بالجمع وثالث وهو دخول من التبعيضية عليه بعد (وإنهم) ومحال أن يكون الجمع من الاثنين

ومن ذلك أن يعرب الياء والكاف والهاء في نحو غلامي أكرمني وغلامك أكرمك وغلامه أكرمه إعرابا واحدا أو بعكس الصواب فليعلم أنهن إذا اتصلن بالفعل كن مفعولات وإن اتصلن بالاسم كن مضافا إليهن ويستثنى من الأول نحو أرأيتك زيدا ما صنع وأبصرك زيدا فإن الكاف فيهما حرف خطاب

ومن الثاني نوعان نوع لا محل فيه لهذه الألفاظ وذلك نحو قولهم ذلك وتلك وإياي وإياك وإياه فإنهن أحرف تكلم وخطاب وغيبة ونوع هي فيه في محل نصب وذلك نحو الضاربك والضاربه على قول سيبويه لأنه لا يضاف الوصف الذي ب ال إلى عار منها ونحو قولهم لا عهد لي بألأم قفا منه ولا أوضعه بفتح العين فالهاء في موضع نصب كالهاء في الضاربة إلا أن ذلك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول إجماعا وليست مضافا إليها وإلا لخفض أوضع بالكسرة

إذا قلت رويدك زيدا فإن قدرت رويدا اسم فعل فالكاف حرف خطاب وإن قدرته مصدرا فهو اسم مضاف اليه ومحله الرفع لأنه فاعل

والثاني أن يجري لسانه إلى عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلها كأن يقول في كنت وكانوا في الناقصة فعل وفاعل لما ألف من قول ذلك في نحو فعلت وفعلوا وأما تسمية الأقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فهو اصطلاح غير مألوف وهو مجاز

والثالث أن يعرب شيئا طالبا لشيء ويهمل النظر في ذلك المطلوب كأن يعرب فعلا ولا يتطلب فاعله أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره بل ربما مر به فأعربه بما لا يستحقه ونسي ما تقدم له

وسألت كثيرا من الطلبة عن إعراب أحق ما سأل العبد مولاه فيقولون مولاه مفعول فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر والصواب أنه الخبر والمفعول العائد المحذوف أي سأله وعلى هذا فيقال أحق ما سأل العبد ربه بالرفع

تنبيه

قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه فينبغي التحرز في ذلك

من ذلك ما أنت وما شأنك فإنهما مبتدأ وخبر إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك وزيدا فإن جئت به فأنت مرفوع بفعل محذوف والأصل ما تصنع أو ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفاعه بالفاعلية أو على أنه اسم لكان وشأنك بتقدير ما يكون وما فيهما في موضع نصب خبرا ليكون أو مفعولا لتصنع

وكذلك يختلف إعراب الشيء باعتبار المحل الذي يحل فيه وسألت طالبا ما حقيقة كان إذا ذكرت في قولك ما أحسن زيدا فقال زائدة بناء منه على أن المثال المسؤول عنه ما كان أحسن زيدا وليس في السؤال تعيين ذلك والصواب الاستفصال فإنها في هذا الموضع زائدة كما ذكر وليس لها اسم ولا خبر لأنها قد جرت مجرى الحروف

سي

من لا سيما اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه في الأصل واو وتثنيته سيان وتستغني حينئذ عن الإضافة كما استغنت عنها مثل ، واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء فلم يقولوا سواءان إلا شاذا وتشديد يائه ودخول لا عليه ودخول الواو على لا واجب

(... ولا سيما يوم بداره جلجل) فهو مخطيء اه

وذكر غيره أنه قد يخفف وقد تحذف الواو ، وهي عند الفارسي نصب على الحال ، وعند غيره هو اسم للا التبرئة

ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب أيضا إذا كان نكرة وقد روي بهن

(... ولا سيما يوم)

والجر أرجحها وهو على الإضافة وما زائدة بينهما مثلها في (أيما الأجلين قضيت) والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة والتقدير ولا مثل الذي هو يوم أو لا مثل شيء هو يوم ويضعفه في نحو ولا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول وإطلاق ما على من يعقل وعلى الوجهين ففتحة سى إعراب لأنه مضاف والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو (ولو جئنا بمثله مددا) وما كافة عن الإضافة والفتحة بناء مثلها في لا رجل وأما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيدا فمنعه الجمهور

سواء

تكون بمعنى مستو ويوصف بها المكان بمعنى أنه نصف بين مكانين والأفصح فيه حينئذ أن يقصر مع الكسر نحو (مكانا سوى) .. وقد تمد مع الفتح نحو مررت برجل سواء والعدم وبمعنى الوسط وبمعنى التام فتمد فيهما مع الفتح نحو قوله تعالى (في سواء الجحيم) وقولك هذا درهم سواء

وبمعنى القصد فتقصر مع الكسر وهو أغرب معانيها

وبمعنى مكان أو غير على خلاف في ذلك فتمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر وتقع هذه صفة واستثناء كما تقع غير وهو عند الزجاجي وابن مالك كغير في المعنى والتصرف فتقول جاءني سواك بالرفع على الفاعلية ورأيت سواك بالنصب على المفعولية وما جاءني أحد سواك بالنصب والرفع وهو الأرجح وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة

يخبر بسواء التي بمعنى مستو عن الواحد فما فوقه نحو (ليسوا سواء) لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء وقد أجيز في قوله تعالى (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) كونها خبرا عما قبلها أو عما بعدها أو مبتدأ وما بعدها فاعل على الأول ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث

عل بلام خفيفة

اسم بمعنى فوق التزموا فيه أمرين أحدهما استعماله مجرورا بمن والثاني استعماله غير مضاف فلا يقال أخذته من عل السطح كما يقال من علوه ومن فوقه

ومتى أريد به المعرفة كان مبنيا على الضم تشبيها له بالغايات، ومتى أريد به النكرة كان معربا كقوله (... كجلمود صخر حطه السيل من عل)

عل بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة

لغة في لعل، وهي بمنزلة عسى في المعنى وبمنزلة أن المشددة في العمل وعقيل تخفض بها .. ويصح النصب في جوابها عند الكوفيين

في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها

الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه

والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ك قام زيد والمبتدأ وخبره ك زيد قائم وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وأقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترافدين كما يتوهمه كثير من الناس

والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام

انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية

فالاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون

والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم

والظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور نحو أعندك زيد وأفي الدار زيد إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما

وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب أنها من قبيل الفعلية

تنبيه

[مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف] فالجملة من نحو أقائم الزيدان وأزيد أخوك ولعل أباك منطلق وما زيد قائما اسمية ومن نحو أقام زيد وإن قام زيد وقد قام زيد وهلا قمت فعلية

والمعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد ومن نحو (فأي آيات الله تنكرون) ومن نحو (ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون) و (خشعا أبصارهم يخرجون) فعلية لأن هذه الأسماء في نية التأخير وكذا الجملة في نحو يا عبد الله ونحو (وإن أحد من المشركين استجارك) (والأنعام خلقها) (والليل إذا يغشى) لأن صدورها في الأصل أفعال والتقدير أدعو زيدا وإن استجارك أحد وخلق الأنعام وأقسم والليل

اختلاف الجمل

لاحتماله الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويين ؛ ولذلك أمثلة

أحدها صدر الكلام من نحو إذا قام زيد فأنا أكرمه وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل إذا فإن قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية وإذا مقدمة من تأخير وما بعد إذا متمم لها لأنه مضاف إليه، وإن قلنا العامل في إذا فعل الشرط وإذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها

الثاني نحو أفي الدار زيد وأعندك عمرو فإنا إن قدرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعا بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الأولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية وإن قدرناه فاعلا باستقر ففعلية أو بالظرف فظرفية

الثالث نحو يومان في بحر ما رأيته مذ يومان فإن تقديره عند الأخفش والزجاج بيني وبين لقائه يومان وعند أبي بكر وأبي علي أمد انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها ومنذ خبر على الأول ومبتدأ على الثاني

وقال الكسائي وجماعة المعنى منذ كان يومان فمنذ ظرف لما قبلها وما بعدها جملة فعلية فعلها ماض حذف فعلها وهي في محل خفض

وقال آخرون المعنى من الزمن الذي هو يومان ومنذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمن وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدؤها ولا محل لها لأنها صلة

الرابع ماذا صنعت فإنه يحتمل معنيين أحدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها عند الأخفش ومبتدؤها عند سيبويه والثاني أي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فإن قلت ماذا صنعته فعلى التقدير الأول الجملة بحالها وعلى الثاني تحتمل الاسمية بأن تقدر ماذا مبتدأ وصنعته الخبر والفعلية بأن تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لأن الاستفهام له الصدر

الخامس نحو (أبشر يهدوننا) فالأرجح تقدير بشر فاعلا ليهدي محذوفا والجملة فعلية ويجوز تقديره مبتدأ وتقدير الاسمية في (أأنتم تخلقونه) أرجح منه في (أبشر يهدوننا) لمعادلتها للاسمية

السادس نحو قاما أخواك فإن الألف إن قدرت حرف تثنية كما أن التاء حرف تأنيث في قامت هند أو اسما وأخواك بدل منها فالجملة فعلية وإن قدرت اسما وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قدم خبرها

السابع نحو نعم الرجل زيد فإن قدر نعم الرجل خبرا عن زيد فاسمية كما في زيد نعم الرجل وإن قدر زيد خبرا لمبتدأ محذوف فجملتان فعلية وإسمية

الثامن جملة البسملة فإن قدر ابتدائي باسم الله فاسمية وهو قول البصريين أو أبدأ باسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين

التاسع قولهم ما جاءت حاجتك فإنه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لأن جاء بمعنى صار فعلى الأول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما مبتدأ واسمها ضمير ما وأنث حملا على معنى ما وحاجتك خبرها

ونظير ما هذه ما في قولك ما أنت وموسى فإنها أيضا تحتمل الرفع والنصب إلا أن الرفع على الابتدائية أو الخبرية على خلاف بين سيبويه والأخفش وذلك إذا قدرت موسى عطفا على أنت والنصب على الخبرية أو المفعولية وذلك إذا قدرته مفعولا معه إذ لا بد من تقدير فعل حينئذ أي ما تكون أو ما تصنع

ونظير ما هذه في هذين الوجهين على اختلاف التقديرين كيف في نحو كيف أنت وموسى إلا أنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به فليس للرفع إلا توجيه واحد وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية

العاشر الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد قائم فالأرجح الفعلية للتناسب وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين

ومما يترجح فيه الفعلية نحو موسى أكرمه ونحو زيد ليقم وعمرو لا يذهب بالجزم لأن وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل وأما نحو زيد قام فالجملة اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل هذا قول الجمهور

انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى

الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم

والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو زيد أبوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير لأنها خبر وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق وصغرى باعتبار جملة الكلام

انقسام الكبرى إلى ذات وجه وذات وجهين

ذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم أبوه

وذات الوجه نحو زيد أبوه قائم

الجمل التي لا محل من الاعراب سبعة

يقول ابن هشام في المغني "وهي سبع وبدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد وذلك هو الأصل في الجمل "

فالأولى الابتدائية وتسمى أيضا المستأنفة وهو أوضح لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل ، ثم الجمل المستأنفة نوعان

أحدهما الجملة المفتتح بها النطق كقولك ابتداء(زيد قائم) ومنه الجمل المفتتح بها السور

والثاني الجملة المنقطعة عما قبلها نحو(مات فلان رحمه الله) ومنه جملة العامل الملغى لتأخره نحو زيد قائم أظن فأما العامل الملغى لتوسطه نحو زيد أظن قائم فجملته أيضا لا محل لها إلا أنها من باب جمل الاعتراض

الجملة الثانية المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا وقد وقعت في مواضع

أحدها بين الفعل ومرفوعه (قال ـ رحمه الله ـ زيد)

الثاني بينه وبين مفعوله (سمعت ـ والحديث ذو شجون ـ زيدا)

والثالث بين المبتدأ وخبره (زيد ـ رضي الله عنه ـ قائم)

ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو (زيد أظن قائم) وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة و السلام (نحن معاشر الأنبياء لا نورث)

وأما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قوله (أو نبي كان موسى) فالصحيح أنها لا فاعل لها فلا جملة

والرابع بين ما أصله المبتدأ والخبر

(وإني لرام نظرة قبل التي ... لعلي وإن شطت نواها أزورها)

وذلك على تقدير أزورها خبر لعل وتقدير الصلة محذوفة أي التي أقول لعلي

الخامس بين الشرط وجوابه نحو «{وَإِذا بدلنا آيَة مَكَان آيَة وَالله أعلم بِمَا ينزل قَالُوا إِنَّمَا أَنْت مفتر} وَنَحْو {فَإِن لم تَفعلُوا وَلنْ تَفعلُوا فَاتَّقُوا النَّار} وَنَحْو {إِن يكن غَنِيا أَو فَقِيرا فَالله أولى بهما فَلَا تتبعوا الْهوى}»

والسادس بين القسم وجوابه «{قَالَ فَالْحق وَالْحق أَقُول لأملأن} فانتصب الحق الأول بعد إسقاط الخافض بأقسم محذوفا والحق الثاني بأقول واعترض بجملة أقول الحق وقدم معمولها للاختصاص

وقريء برفعهما بتقدير فالحق قسمي والحق أقوله وبجرهما على تقدير واو القسم في الأول والثاني توكيدا كقولك والله والله لأفعلن وقرىء برفع الأول ونصب الثاني قيل أي فالحق قسمي

والسابع بين الموصوف وصفته (أقسم بمواقع النجوم) وجوابه وهو (إنه لقرآن كريم) بالكلام الذي بينهما

والثامن بين الموصول وصلته كقوله (ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا ...)

والتاسع بين أجزاء الصلة نحو «{وَالَّذين كسبوا السَّيِّئَات جَزَاء سَيِّئَة بِمِثْلِهَا وترهقهم ذلة}»

فإن جملة (وترهقهم ذلة) معطوفة على (كسبوا السيئات) فهي من الصلة وما بينهما اعتراض بين به قدر جزائهم ، وجملة (ما لهم من الله من عاصم) خبر قاله ابن عصفور وهو بعيد

والعاشر بين المتضايفين كقولهم (هذا غلام والله زيد ولا أخا فاعلم لزيد)

الحادي عشر بين الجار والمجرور كقوله (اشتريته بارى ألف درهم)

الثاني عشر بين الحرف الناسخ وما دخل عليه

الثالث عشر بين الحرف وتوكيده (ليت وهل ينفع شيئا ليت ... ليت شبابا بوع فاشتريت)

الرابع عشر بين حرف التنفيس والفعل

الخامس عشر بين قد والفعل

السادس عشر بين حرف النفي ومنفيه (ولا أراها تزال ظالمة ...)

السابع عشر بين جملتين مستقلتين نحو (فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم) فإن (نساؤكم حرث لكم) تفسير لقوله تعالى (من حيث أمركم الله) أي إن المأتى الذي أمركم الله به هو مكان الحرث ودلالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلب النسل لا محض الشهوة وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة ومثلها قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾ لقمان: ١٤ وقد يعترض بأكثر من جملتين

مسألة

كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية ويميزها منها أمور

أحدها أنها تكون غير خبرية كالأمرية في قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ ﴿٧٣﴾ ﴾ آل عمران: ٧٣

وكالدعائية وكالقسمية وكالتنزيهية في قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾ النحل: ٥٧ كذا مثل بعضهم

وكالاستفهامية في قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ ﴿١٣٥﴾ ﴾ آل عمران: ١٣٥

وقد فهم مما أوردته من أن المعترضة تقع طلبية أن الحالية لا تقع إلا خبرية وذلك بالإجماع

الثاني أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كالتنفيس بلن وبالشرط ﴿وَلَن تَفۡعَلُواْ ﴿٢٤﴾ ﴾ البقرة

وكالشرط في قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ ﴿٢٢﴾ ﴾

محمد: ٢٢

والثالث أنه يجوز اقترانها بالفاء﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ الرحمن الفاصلة بين ﴿ فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ وَرۡدَةٗ كَٱلدِّهَانِ ﴿٣٧﴾ ﴾ الرحمن: ٣٧ وبين الجواب وهو ﴿ فَيَوۡمَئِذٖ لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٞ وَلَا جَآنّٞ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرحمن: ٣٩

الرابع أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت

الجملة الثالثة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه

أحدها (وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم) فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى وهل هنا للنفي ويجوز أن تكون بدلا منها إن قلنا إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل

الثاني (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون) فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿١٠﴾ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴿١١﴾ ﴾ الصف فجملة تؤمنون تفسير للتجارة وقيل مستأنفة معناها الطلب أي آمنوا بدليل يغفر بالجزم

الرابع (ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا) وجوز أبو البقاء كونها حالية على إضمار قد والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا

الخامس (حتى إذا جاؤوك يجادلونك يقول الذين كفروا) إن قدرت إذا غير شرطية فجملة القول تفسير ليجادلونك وإلا فهي جواب إذا وعليهما فيجادلونك حال

المفسرة ثلاثة أقسام مجردة من حرف التفسير ومقرونة بأي ومقرونة بأن نحو «ومقرونة بِأَن نَحْو {فأوحينا إِلَيْهِ أَن اصْنَع الْفلك}»

السادس (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه) فجملة ليسجننه قيل هي مفسرة للضمير في بدا الراجع إلى البداء المفهوم منه والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر

ثم اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسرة بنفسها ويقع ذلك في موضعين

أحدهما أن يكون المفسر إنشاء أيضا نحو أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار

والثاني أن يكون مفردا مؤديا معنى جملة نحو (وأسروا النجوى الذين ظلموا) الآية

قلت قد مضى عن قريب أن الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات

السابع (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض) زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل في قيل ضمير المصدر وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير وقيل الظرف نائب عن الفاعل فالجملة في محل نصب ويرد بأنه لا تتم الفائدة بالظرف

الثامن (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم) لأن وعد يتعدى لاثنين وليس الثاني هنا (لهم مغفرة) لأن ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة بل هو محذوف والجملة مفسرة له وتقديره خيرا عظيما أو الجنة وعلى الثاني فوجه التفسير إقامة السبب مقام المسبب إذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والأجر

وقولي في الضابط الفضلة احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالإجماع لأنها خبر في الحال أو في الأصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال في نحو (زيدا ضربته) فقد قيل إنها تكون ذات محل كما سيأتي وهذا القيد أهملوه ولا بد منه

ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة

الجملة الرابعة المجاب بها القسم نحو ﴿ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣ ﴾ يس

ونحو ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ۝٥٧ ﴾ الأنبياء: ٥٧

ومنه (لينبذن في الحطمة) (ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل) يقدر لذلك ولما أشبهه القسم

قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبرا

ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبرا إذ لا تنفك إحداهما عن الأخرى وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب كقولك (قال زيد أقسم لأفعلن)

وإنما المانع عنده إما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لأن الجملتين ها هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة وإما كون الجملة أعني جملة القسم إنشائية والجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب ولهذا منع قوم من الكوفيين منهم ابن الأنباري أن يقال زيد اضربه وزيد هل جاءك

وبعد فعندي أن كلا من التعليلين ملغى

أما الأول فلأن الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجملة الواحدة وإن لم يكن بينهما عمل فإن قيل فما وجهه والجملة الأولى إنشائية قلت جاز لأنها غير مقصودة وإنما المقصود جملة الجواب وهي خبرية ولم يؤت بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد لا للتأسيس

وأما الثاني فلأن الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء لا خبر المبتدأ للاتفاق على أن أصله الإفراد واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام وعلى جواز أين زيد وكيف عمرو وزعم ابن مالك أن السماع ورد بما منعه ثعلب

الجملة الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية فالأول جواب لو ولولا ولما وكيف والثاني نحو (إن تقم أقم وإن قمت قمت) أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها

الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف فالأول نحو (جاء الذي قام أبوه) فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها والثاني نحو(أعجبني أن قمت أو ما قمت) إذا قلنا بحرفية ما

المصدرية وفي هذا النوع يقال الموصول وصلته في موضع كذا لأن الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظا ولا محلا

الجملة السابعة التابعة لما لا محل له نحو (قام زيد ولم يقم عمرو) إذا قدرت الواو عاطفة لا واو الحال

الجمل التي لها محل من الإعراب وهي سبع :

الجملة الواقعة خبرا ، وحالا ، ومفعولا ، والمضاف اليها ،الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم والتابعة لمفرد والتابعة لجملة لها محل من الاعراب .

الجملة الأولى الواقعة خبرا وموضعها رفع في بابي المبتدأ وإن ، ونصب في بابي كان وكاد واختلف في نحو (زيد أضربه) (وعمرو هل جاءك) فقيل محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية وهو صحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبرا وقد مر إبطاله

الجملة الثانية الواقعة حالا وموضعها نصب نحو ﴿ وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ٦ ﴾ المدثر: ٦ ونحو ﴿ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ ﴾ النساء: ٤٣ (قالوا أنؤمن لك واتبعك

الجملة الثالثة الواقعة مفعولا ومحلها النصب إن لم تنب عن فاعل وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ١٧ ﴾ المطففين: ١٧

لما قدمناه من أن الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة

قيل وتقع أيضا في الجملة المقرونة بمعلق نحو علم أقام زيد

والصواب خلاف ذلك وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاع

وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة أبواب

أحدها باب الحكاية بالقول أو مرادفة فالأول نحو ﴿ قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ ٣٠ ﴾ مريم: ٣٠ وهل هي مفعول به أو مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في(قعد القرفصاء) إذ هي دالة على نوع خاص

من القول والثاني نوعان ما معه حرف التفسير وقولك (كتبت إليه أن افعل) إذا لم تقدر باء الجر والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها وما ليس معه حرف التفسير نحو قَالَ تَعَالَى:﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ ﴿١٣٢﴾ ﴾ البقرة: ١٣٢ ونحو قَالَ تَعَالَى:﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا ﴿٤٢﴾ ﴾ هود: ٤٢ إن هذه الجمل في محل نصب اتفاقا ثم قال البصريون النصب بقول مقدر وقال الكوفيون بالفعل المذكور

الأول من الجمل المحكية ما قد يخفى فمن ذلك في المحكية بعد القول (فحق علينا قول ربنا إنا لذائقون) والأصل إنكم لذائقون عذابي ثم عدل إلى التكلم لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم

الثاني قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو أتقول موسى في الدار فلك أن تقدر موسى مفعولا أول وفي الدار مفعولا ثانيا على إجراء القول مجرى الظن ولك أن تقدرهما مبتدأ وخبرا على الحكاية

الثالث قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها وذلك نحو أول قولي إني أحمد الله إذا كسرت إن لأن المعنى أول قولي هذا اللفظ فالجملة خبر لا مفعول

الرابع قد تقع الجملة بعد القول غير محكية وهي نوعان

محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى (فماذا تأمرون) بعد (قال الملأ من قوم فرعون إن هذا لساحر عليم) لأن قولهم تم عند قوله (من أرضكم)

وغير محكية وهي نوعان دالة على المحكية كقولك قال زيد لعمرو في حاتم أتظن حاتما بخيلا فحذف المقول وهو حاتم بخيل مدلولا عليه بجملة الإنكار التي هي من كلامك دونه .. وغير دالة عليه نحو (ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا)

الخامس قد يوصل بالمحكية غير محكي وهو الذي يسميه المحدثون مدرجا ومنه (وكذلك يفعلون) بعد حكاية قولها وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول

الثاني : باب ظن وأعلم فإنها تقع مفعولا ثانيا لظن وثالثا لأعلم وذلك لأن أصلهما الخبر ووقوعه جملة سائغ

الباب الثالث باب التعليق وذلك غير مختص بباب ظن بل هو جائز في كل فعل قلبي ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام

أحدها أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿١٨٤﴾ ﴾ الأعراف: ١٨٤ ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴿١٩﴾ ﴾ الكهف: ١٩ لأنه يقال تفكرت فيه وسألت عن ونظرت فيه ولكن علقت هنا بالاستفهام **عن** الوصول في اللفظ إلى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف

والثاني أن تكون في موضع المفعول المسرح نحو (عرفت من أبوك) وذلك لأنك تقول (عرفت زيدا) وكذا علمت من أبوك إذا أردت علم بمعنى عرف ومعنى المسرح غير مقيد بالجار؛ لأن رأى البصرية وسائر أفعال الحواس إنما تتعدى لواحد بلا خلاف إلا سمع المعلقة باسم عين نحو (سمعت زيدا يقرأ)

والثالث أن تكون في موضع المفعولين نحو ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴿٧١﴾ ﴾ طه: ٧١ ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴿١٢﴾ ﴾ الكهف: ١٢

الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله

واختلف في نحو (عرفت زيدا من هو) فقيل جملة الاستفهام حال ورد بأن الجمل الإنشائية لا تكون حالا وقيل مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم ورد بأن التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وقيل بدل من المنصوب ثم اختلف فقيل بدل اشتمال وقيل بدل كل فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع فتقول (عرفت من زيد وغيرَ ذلك من أموره)

الجملة الرابعة المضاف اليها ومحلها الجر ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية

أحدها أسماء الزمان ظروفا كانت أو أسماء نحو قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ ﴿٣٣﴾ ﴾
ونحو قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوۡمَ يَأۡتِيهِمُ ٱلۡعَذَابُ ﴿٤٤﴾ ﴾ ونحو قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لِيُنذِرَ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ ﴿١٥﴾ يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ ﴿١٦﴾ ﴾ غافر ونحو قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ المرسلات:

ألا ترى أن اليوم ظرف في الأولى ومفعول ثان في الثانية وبدل منه في الثالثة وخبر في الرابعة

ومن أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجملة واجبة إذ باتفاق وإذا عند الجمهور ولما عند من قال باسميتها وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم إن كان مستقبلا فهو ك (إذا) في اختصاصه بالجمل الفعلية وإن كان ماضيا فهو ك (إذ) في الإضافة إلى الجملتين فتقول (أتيك زمن يقدم الحاج) ولا يجوز(زمن الحاج قادم) وتقول(آتيتك زمن قدم الحاج) (وزمن الحاج قادم) ورد عليه

الثاني حيث وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان وإضافتها إلى الجملة لازمة ولا يشترط لذلك كونها ظرفا

الثالث آية بمعنى علامة فإنها تضاف جوازا إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتا أو منفيا بما (بآية يقدمون الخيل شعثا ...) (... بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا)

الرابع ذو في قولهم (اذهب بذي تسلم) والباء في ذلك ظرفية وذي صفة لزمن محذوف ثم قال الأكثرون هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة أي اذهب في وقت صاحب سلامة أي في وقت هو مظنة السلامة وقيل بمعنى الذي فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها

والخامس والسادس لدن وريث فانهما يضافان جوازا إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا بخلافه مع آية

فأما لدن فهي اسم لمبدأ الغاية زمانية كانت أو مكانية ومن شواهدها قوله

(لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم ... فلا يك منكم للخلاف جنوح)

وأما ريث فهي مصدر راث إذا أبطأ وعوملت معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك (جئتك صلاة العصر)

والسابع والثامن قول وقائل كقوله

(قولٌ يا للرجال ينهض منا ... مسرعين الكهول والشبانا)

وقوله

(وأجبت قائل كيف أنت ب صالح ... حتى مللت وملني عوادي)

والجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم لأنها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا كما في قولك(إن تقم أقم) أو محلا كما في قولك (إن جئتني أكرمتك)

مثال المقرونة بالفاء قَالَ تَعَالَى:﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمْ ﴿١٨٦﴾ ﴾ الأعراف: ١٨٦

ولهذا قرىء بجزم يذر عطفا على المحل

ومثال المقرونة بإذا ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ الروم: ٣٦

والفاء المقدرة كالموجودة

وإذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء وإذا نحو(إن قام زيد قام عمرو) فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة وكذا القول في فعل الشرط قيل ولهذا جاز نحو (إن قام ويقعدا أخواك) على إعمال الأول ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل

الجملة السادسة التابعة لمفرد وهي ثلاثة أنواع

أحدها المنعوت بها فهي في موضع رفع في نحو قَالَ تَعَالَى:﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ ﴿٢٥٤﴾ ﴾ البقرة: ٢٥٤ ونصب في نحوقال تَعَالَى:﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴿٢٨١﴾ ﴾ البقرة: ٢٨١

وجر في نحو قَالَ تَعَالَى:﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِۚ ﴿٩﴾ ﴾ آل عمران: ٩ ومن مثل المنصوبة المحل قَالَ تَعَالَى:﴿ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا ﴿١١٤﴾ ﴾ المائدة: ١١٤ ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ

عَلِيمٌ ﴿١٠٣﴾ ﴾ التوبة: ١٠٣ فجملة (تَكُونُ لَنَا عِيدًا) صفة لمائدة وجملة (تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم) صفة لصدقة

ويحتمل أن الأولى حال من ضمير مائدة المستتر في من السماء على تقديره صفة لها لا متعلقا بأنزل أو من مائدة على هذا التقدير لأنها قد وصفت وأن الثانية حال من ضمير خذ

والثاني المعطوفة بالحرف نحو (زيد منطلق وأبوه ذاهب) إن قدرت الواو عاطفة على الخبر فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعية والمحل نصب

الثالث المبدلة قَالَ تَعَالَى: ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴿٤٣﴾ ﴾ فصلت: ٤٣ فإن وما عملت فيه بدل من ما وصلتها .. هذا كله إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قيل

فأما إن كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفار الماضون لأنبيائهم وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري فالجملة استئناف

الجملة السابعة التابعة لجملة لها محل ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة

فالأول نحو (زيد قام أبوه وقعد أخوه) إذا لم تقدر الواو للحال ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى

والثاني شرطه كون الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد نحو قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾ ﴾ الشعراء: ١٣٢ - ١٣٤ فإن دلالة الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف الأولى

ومن غريب هذا الباب قولك قلت لهم قوموا أولكم وآخركم زعم ابن مالك أن التقدير ليقم أولكم وآخركم وأنه من باب بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد كما قال في العطف في نحو (اسكن أنت وزوجك الجنة) و (لا نخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى) و (لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده)

يقول ابن هشام :

هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرروا والحق أنها تسع والذي أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند إليها

أما الأولى فنحو قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ﴿٢٤﴾ ﴾ الغاشية قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع

وأما الثانية فنحو قَالَ تَعَالَى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ ﴾ البقرة: ٦ إذا أعرب سواء خبرا وأنذرتهم مبتدأ

ونحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه إذا لم تقدر الأصل أن تسمع بل يقدر تسمع قائما مقام السماع

واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا ؟ فالمشهور المنع مطلقا وأجازه هشام وثعلب مطلقا نحو (يعجبني قام زيد)

وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا إن كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي أقام زيد صح وإلا فلا وحملوا عليه (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين) ومنعوا يعجبني يقوم زيد وأجازهما هشام وثعلب

حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات

يقول المعربون على سبيل التقريب " الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال"

وشرح المسألة مستوفاة أن يقال الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها أو بمعرفة محضة فهي حال عنها أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع

مثال النوع الأول وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة قَالَ تَعَالَى: ﴿ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ﴿٩٣﴾ ﴾ الإسراء: ٩٣ قَالَ تَعَالَى: ﴿ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ ﴿١٦٤﴾ ﴾ الأعراف: ١٦٤

ومثال النوع الثاني وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴿٦﴾ ﴾ المدثر: ٦ قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾ النساء: ٤٣

ومثال النوع الثالث وهو المحتمل لهما بعد النكرة قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ ﴿٥٠﴾ ﴾

فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر ولك أن تقدرها حالا منها لأنها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة

ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما بعد المعرفة قَالَ تَعَالَى: ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴿٥﴾ ﴾ الجمعة: ٥ فإن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة فيصح تقدير (يحمل) حالا أو وصفا

وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود

أحدها كون الجملة خبرية واحترزت بذلك من نحو هذا عبد بعتكه تريد بالجملة الإنشاء وهذا عبدي بعتكه كذلك فإن الجملتين مستأنفتان لأن الإنشاء لا يكون نعتا ولا حالا .. ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير

القيد الثاني صلاحيتها للاستغناء عنها وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فإنها لا يستغنى عنها بمعنى أن معقولية القول متوقفة عليها وأشباه ذلك

القيد الثالث وجود المقتضي واحترزت بذلك عن نحو (فَعَلُوهُ) من قوله تَعَالَى: ﴿ وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ ﴾ القمر: ٥٢ فإنه صفة لكل أو لشيء ولا يصح أن يكون حالا من كل مع .. ولا يكون خبرا

لأن الابتداء لا يعمل في الحال ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف

القيد الرابع انتفاء المانع والمانع أربعة أنواع أحدها ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستئناف نحو(زارني زيد سأكافئه) أو(لن أنسى له ذلك) فإن الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن مانعان لأن الحالية لا تصدر بدليل استقبال والثاني ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع ويمتنع فيه الاستئناف لأن المعنى على تقييد المتقدم فيتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة وذلك نحو قَالَ تَعَالَى:﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ ﴿٢١٦﴾ ﴾ البقرة: ٢١٦

والمعارض فيهن الواو فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافا للزمخشري ومن وافقه

والثالث ما يمنعهما معا نحو قَالَ تَعَالَى:﴿ وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ ﴿٧﴾ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴿٨﴾ ﴾ الصافات (وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون) والرابع ما يمنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزين وذلك نحو (ما جاءني أحد إلا قال خيرا) فإن جملة القول كانت قبل وجود إلا محتملة للوصفية والحالية ولما جاءت إلا امتنعت الوصفية ومثله قَالَ تَعَالَى:﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ﴾ الشعراء: ٢٠٨ وأما قَالَ تَعَالَى:﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴿٤﴾ ﴾ الحجر: ٤ فللوصفية مانعان الواو وإلا .

روابط الجملة بما هي خبر عنه

وهي عشرة

١ - أحدها الضمير وهو الأصل ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضربته ومحذوفا مرفوعا نحو (إن هذان لساحران) إذا قدر لهما ساحران ومنصوبا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد (وكل وعد الله الحسنى)

قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلاثة مسائل إحداها أن يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو أو ثم هو

والثانية أن يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو

والثالثه أن يكون بدلا نحو حسن الجارية الجارية أعجبتني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى

٢ – الثاني الإشارة نحو (والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار)

– الثالث إعادة المبتدأ بلفظه وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو (الحاقة ما الحاقة) (وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين)

٤ – والرابع إعادته بمعناه نحو زيد جاءني أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله كنية له

٥ – والخامس عموم يشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل

٦ – والسادس أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس نحو (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة)

٧ – والسابع العطف بالواو أجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند وأكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على أن الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء وإنما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل

٨ – والثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخير نحو زيد يقوم عمرو إن قام

٩ – والتاسع ال النائبة عن الضمير ومنه (وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى) الأصل مأواه وقال المانعون التقدير هي المأوى له

١٠ – والعاشر كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو هجيرى أبي بكر لا إله إلا الله ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصة نحو (قل هو الله أحد) ونحو (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا)



جدول المحتويات

ثقافة نحوية

قبس من مغني اللبيب

ابن هشام الانصاري

منشورات المكتبة الخاصة